

الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية في مواجهة الآزمات في تونس (1958 - 1962م)



أ . كريم مقنوش
جامعة الدكتور يحي فارس المدية

الملخص:

لم تكن فكرة إنشاء حكومة مؤقتة أمراً جديداً، فقد طرحت الفكرة منذ سنة 1957 وجرى الحديث عنها حتى من قبل مصطفى بن بولعيد، وهناك من عارضها من بعض الثوريين وبأبي على رأسهم عبان رمضان لعدم توفر الظروف الملائمة حسبه، وما انجرت عنه من ملامسات بين الوفد الداخلي بقيادته، والوفد الخارجي وردود أفعاله بالقاهرة بقيادة بن بله حول أحقيتهم في اتخاذ قرار تأسيس الحكومة المؤقتة. غير أن حادثة القرصنة التي تعرض لها الوفد الخارجي في أواخر أكتوبر سنة 1956 ومجيء قيادة جديدة للثورة بقيادة الباءات الثلاثة وبالتشاور والتنسيق بينهم. اتخذ المجلس الوطني للثورة الجزائرية في 27 أوت 1957 قراراً فوّض فيه إلى لجنة التنسيق والتنفيذ تأليف حكومة، تضم مختلف الشرائح السياسية للحركة الوطنية الملتحقة بالثورة. ثم كان مؤتمر طنجة أفريل 1958 مناسبة لطرح فكرة تأسيس حكومة مؤقتة من طرف الأحزاب الوطنية المغاربية. وبعد اجتماعات ماراطونية بين الباءات الثلاثة حوّرت لجنة التنسيق والتنفيذ إلى حكومة مؤقتة جزائرية في يوم 1958/9/20، فكان الميلاد وكانت التحديات داخليا وخارجيا.

Résumé :

L'idée de la mise en place d'un gouvernement provisoire provint depuis l'année 1957 de Mustafâ Ben Boulaid. toutefois il y avait certains des révolutionnaires qui ont été opposé à cette idée dont Abane Ramdane à cause de l'absence des conditions appropriées, ce qui a entraîna des conflits entre la délégation de l'intérieure et la délégation de l'extérieure qui dirigait par Ben Bella au Caire. leurs but était de décider de la mise en place d'un gouvernement provisoire. Cependant, la révolution a connu l'incident de piraterie subie par la délégation extérieure le 22 Octobre 1956 et l'avènement d'une nouvelle direction de la révolution menée par trois « B » (Boussouf, Bentoubal Et Belkacem Krim).

Le Conseil national de la révolution algérienne a pris le 27 Août 1957 la décision de mise en œuvre d'un gouvernement provisoire, comprenant diverses diapositives politiques du mouvement national. Après plusieurs réunions entre les membres du CCE, (Comité de coordination et d'execution), un gouvernement provisoire Algérien fut créé le 19 Septembre 1958. Date, de la naissance et les défis internes et externes.

1958 مناسبة ل طرح فكرة تأسيس حكومة مؤقتة من طرف الأحزاب الوطنية المغاربية. وفي هذا المجال يذكر عبد الحميد مهري⁽³⁾ أن الجبهة لم تُطلع الحكومتين التونسية والمغربية على هذا القرار الذي اتخذته قبل شهرين من انعقاد المؤتمر، وفضلت اطلاعهما على هذا المسعى عن طريق الإيحاء بأن يكون المؤتمر هو الذي يوصي بإنشاء الحكومة المؤقتة⁽⁴⁾.

مقدمة:

لم تكن فكرة إنشاء حكومة مؤقتة أمراً جديداً، فقد طرحت الفكرة منذ سنة 1957، وجرى الحديث عنها حتى من قبل مصطفى بن بولعيد، وهناك من عارضها لعدم توفر الظروف الملائمة لذلك⁽¹⁾، ولم تتوقف الفكرة عند هذا الحد بل قامت قيادة جبهة التحرير الوطني بإجراء استشارات واسعة مع الإطارات والهيئات للبحث في الموضوع من كل جوانبه، إلى أن اتخذ المجلس الوطني للثورة الجزائرية في 27 أوت 1957 قراراً فوّض فيه إلى لجنة التنسيق والتنفيذ بتأليف حكومة⁽²⁾ تضم مختلف الشرائح السياسية للحركة الوطنية، فكان مؤتمر طنجة سنة

بالحدث الذي أربك السلطات الفرنسية من خلال هذه النتائج العظيمة والخطوة الجريئة، وفي خضم ذلك صرّح في حديث أدلى به لجريدة صدى وهران Echo d'Oran في 30 أبريل 1959 أن فرنسا ستقطع العلاقات مع أية دولة تعترف رسمياً بالحكومة المؤقتة⁽¹⁰⁾.

ومهم يكن الأمر، فإن تشكيل الحكومة المؤقتة في نظر جبهة التحرير عبارة عن نتيجة طبيعية للتطور الذي حدث، وفي نفس الوقت مرحلة جديدة ومميزة، لأن قيام الحكومة ولو في المنفى أضفت عليها طابع الشرعية القانونية بعدما كان مسؤولوها يوصفون بالخارجين عن القانون⁽¹¹⁾.

بدأ نشاط التيار المعادي للحكومة المؤقتة يظهر في مطلع أكتوبر 1958 عندما وُجّهت انتقادات لمسؤوليها على التقاعس في دعم الولايات الداخلية بالأسلحة المخزنة في ليبيا وتونس، وإهمالها لفتح الثغرات بخط موريس بهدف جلب السلاح، بالإضافة إلى إبعاد الضباط الذين تم تكوينهم وتدريبهم على تدمير الخطوط المكهربة وتركهم بتونس بدون عمل⁽¹²⁾.

كانت هناك محاولات من كريم بلقاسم لتدارك الوضع، عندما أقدم على تطبيق مخطط لإرسال الأسلحة إلى الداخل، في 8 أكتوبر 1958 دعا العقيد محمدي السعيد، وأحمد نواورة ومحمد الطاهر عواشيرة لحضور اجتماع في تونس في إطار التسليح والتموين، وقام بتعيين محمدي السعيد للمرة الثانية قائدا للجنة العمليات العسكرية في الشرق، إلا أن نواورة وعواشيرة رفضا التعامل مع محمدي السعيد، وحاولا فرض علي منجلي قائدا للجبهة الشرقية، فبدأت أول محاولة العصيان والتمرد، لتليها بعد ذلك محاولات أخرى في نوفمبر 1958 التي تزعمها محمد العموري⁽¹³⁾.

تأسيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية:

تأسست الحكومة المؤقتة في 18 سبتمبر 1958 وتم الإعلان عنها رسمياً⁽⁵⁾ من القاهرة، وذلك لمكانة مصر البارزة آنذاك بالنسبة للدول العربية، ولم يتم استشارة أي حكومة لقد كان القرار جزائرياً محضاً، بحيث أسندت الرئاسة إلى فرحات عباس، وينوبه كريم بلقاسم الذي احتفظ بمنصبه في لجنة التنسيق والتنفيذ كوزير للقوات المسلحة، أما المسجونون الخمسة فإنهم أصبحوا وزراء دولة⁽⁶⁾، وعهد إلى محمد أمين دباغين منصب وزارة الشؤون الخارجية، وبن يوسف بن خدة الشؤون الاجتماعية، ومحمد يزيد الإعلام، وأسندت المناصب الحساسة إلى كريم، وبوصوف الذي أصبح وزيراً للاتصالات والمخابرات وبن طوبال وزيراً للداخلية، أما أحمد فرنسيس فتكفل بالاقتصاد والمالية، وعبد الحميد مهري بالشؤون الشمال الإفريقي⁽⁷⁾.

والملاحظ في هذه التشكيلة حسب عمار بوحوش، أن كل أعضاء لجنة التنسيق والتنفيذ أصبحوا أعضاء في الحكومة المؤقتة، ماعدا العقيد أوعمران الذي أُبعد منها بتهمة الانتقادات التي وجهها إلى اللجنة واكتفى بمنصب ممثل للجزائر في تركيا، مما أدى إلى تقلص نفوذ كريم بلقاسم في الحكومة المؤقتة⁽⁸⁾.

وإثر صدور الاعلان عن تشكيل الحكومة المؤقتة توالت الاعترافات من طرف الدول الشقيقة والصديقة، وقد سجلت في نفس اليوم أربعة اعترافات من العراق والمغرب وتونس وليبيا، لتصل عشية وقف إطلاق النار في 19 مارس 1962 إلى 31 اعترافاً⁽⁹⁾، وبعد أول موجة من الاعترافات أتاحت لها ما يشبه الاعتراف الدولي، فنهاها تضاعف من الاتصالات ومن إرسال البعثات إلى مختلف أنحاء العالم.

وفي محاولة يائسة للجنرال ديغول الذي فوجئ

يُدرّك تمام الإدراك بأن ثمة مؤامرات حيكت ضدّهما وأزمات عطّلت من مسيرة الحكومة، ومن خلال ذلك سنرى أهمّهما كما يلي:

◀ 1 - أزمة إيجلي وانعكاساتها 1958:

تعود القضية مع بداية استقلال تونس سنة 1956، إذ خرجت منها وهي فقيرة من حيث الموارد الطبيعية، فرأت من الضروري البحث عن مصادر أولوية لتدعيم مركزها الاقتصادي، فوجدت بأن المناطق النفطية التي تستفيد منها الجزائر وليبيا مسألة غير عادلة، فالاتفاقية الفرنسية التركية المؤرخة في 9 ماي 1910 أوصلت حدودها مع ليبيا حتى العلامة الحدودية 233⁽²³⁾ وبالضبط منطقة "غارة المامل" على بعد 15 كلم جنوبي غدامس، بينما الاتفاقية الفرنسية التونسية لسنة 1955 التي منحها الاستقلال الداخلي رسمت الحدود على العلامة 220، ليس بعيدا عن منطقة "فور سانت" Fort . Saint

ومن خلال هذه المعطيات نرى أن بورقيبة أراد استغلال 20 كلم² (الفارق بين العلامتين) ليفتح بها ثغرة يحقّق من خلالها مطالب أخرى، من بينها إلغاء جزء من الحدود الجزائرية التونسية بين بئر رومان وفور سانت ليصل إلى حقل إيجلي الواقع على مسافة 80 كلم من العلامة 233⁽²⁴⁾.

وفي 30 جوان 1958 أمضت تونس مع شركة إراب الفرنسية "Erap" اتفاقية تمرير أنبوب البترول "PIPE LINE" من منطقة إيجلي عبر التراب التونسي حتى ميناء سخيرة⁽²⁵⁾، وبهذا التصرف ضربت تونس قرارات مؤتمر طنجة عرض الحائط، واعتبر أعنف أزمة سياسية مرت بها العلاقات التونسية الجزائرية، والتي ترجمت إلى بعض المواقف

وبأشهر قليلة من إنشاء الحكومة المؤقتة احتدمت الخلافات بين أعضائها، ف وقعت حادثة عميرة علاوة في شتاء -1959 كان مناضلا قديما في حزب الشعب وصديق الدكتور لمين دباغين وكان من معارضي تعيين فرحات عباس رئيساً للحكومة، وفي 1958 عين موظفا ضمن بعثة الجبهة في بيروت وكان شديد الانتقادات لأعضاء الحكومة إلى أن عُثر عليه ميتاً أمام مبنى الحكومة بالقاهرة - حيث قدمت من خلالها الحكومة توازنها وجمّد نشاطها⁽¹⁴⁾، وعلى إثر ذلك قدّم محمد الأمين دباغين استقالته من وزارة الخارجية في 15 مارس 1959⁽¹⁵⁾.

استغلت بعض الأطراف تلك الحادثة لتحقيق مآربها، كريم وجد فرصة لاتهام عباس للمطالبة بخلافته، وعبد الحفيظ بوصوف⁽¹⁶⁾ وبن طوبال⁽¹⁷⁾ لم يتمكنوا من ذلك، ودباغين يريد الدفاع عن صديقه عميرة محاولا الانتقام من عباس، فقرر الثلاثة تجميد عمل الحكومة⁽¹⁸⁾ والدعوة إلى عقد اجتماع وهو الاجتماع الذي يعرف باجتماع العقداء العشرة لفض النزاع وإيجاد مخرج لهذه الأزمة⁽¹⁹⁾.

وفي اجتماع مجلس الوزراء في 1 جويلية 1959 عرض كريم نقاط ضعف الحكومة المؤقتة وعزلتها الداخلية والاستياء العام منها فقال: "نحن بحاجة إلى سلطة حازمة ومتمينة ومتجانسة وثورية لتقود البلاد والحرب"، وأضاف محمود شريف⁽²⁰⁾ مطالبا بتعديل الحكومة وإقامتها في الداخل⁽²¹⁾.

وفي رده أكد توفيق المدني أن الحكومة المؤقتة ماتت في هذا اليوم الأول في الساعة 6 مساءً، وأن كريم ومحمود شريف قد ألقيا كلمة التأبين عليها، ومن جهته اعترف فرحات عباس بوضعه غير المريح كرئيس يرأس ولا يحكم⁽²²⁾.

إن المتتبع للظروف والمسار التي مرت بهما الثورة التحريرية عموما ونشاط الحكومة المؤقتة خصوصا

ومن جهة أخرى تحركت الدبلوماسية الجزائرية في اتجاه القضية وصرح إبراهيم مزهودي ممثل الحكومة المؤقتة في القاهرة على هامش أشغال الندوة العربية للبتروال "بأن كل اتفاق يبرم مع فرنسا حول الصحراء يعتبر عملاً عدوانياً في نظر الشعب الجزائري"، أما فرحات عباس من بيروت فصرح بأن بتروال الصحراء يعتبر جزائرياً⁽³²⁾.

ومن جانب آخر اعتبرت المجاهد بأن الاجراءات التي تقوم بها الحكومة التونسية لا تخدم البلدين الشقيقين بل تخدم فرنسا ومن ورائها الجنرال ديغول الذي استطاع حسب الجريدة أن يوقع تونس في شرك مؤامره في إحداث القطيعة وتأزيم العلاقات التونسية الجزائرية⁽³³⁾.

◀ 2 - الخلاف الحدودي بين الجزائر وتونس 1959:

طرح بورقيبة قضية مراجعة الحدود التونسية مع الجزائر وليبيا سنة 1959⁽³⁴⁾، بدعوى أن حقوق تونس هضمت، ويعتبر الأول من آثار مسألة الحدود الصحراوية من خلال خطاب ألقاه في 12 أفريل 1957 والذي جاء فيه " أن السلطات الفرنسية التي تحكم الجزائر قد اقتطعت أجزاء هامة من التراب التونسي والتراب المغربي وأضافته للتراب الجزائري الذي تعتبره السلطات أرضاً فرنسية"⁽³⁵⁾، منتهزاً وقت إجراء المفاوضات الجزائرية الفرنسية لإنهاء مشكلة الصحراء، فبدأت مساعي الحكومة المؤقتة بمحادثات في جلسات سرية بين الطرفين جمعت فرحات عباس وكريم بلقاسم وأحمد فرنسيس بالباهي الأدغم وطيب المهيري وعبد الله فرحات، وأخذ بورقيبة على عاتقه أمام المجلس التونسي إنهاء المشكل⁽³⁶⁾.

حاول بورقيبة أمام المجلس الوطني يوم 7 ابريل 1960 إعادة طرح الفكرة في خطاب ألقاه، مستعملاً

مثل وقف صدور العدد 28 بتاريخ 22 جويلية 1958 من جريدة المجاهد⁽²⁶⁾ التي انتقدت الاتفاق التونسي الفرنسي في مدأنابيب النفط عبر الأراضي التونسية⁽²⁷⁾.

وأيضاً تزايدت المضايقات على الحدود في خلق صعوبات لجيش التحرير الوطني وفرض الرقابة عليه، وتوقيف مرور الأسلحة في شهر جوان، بحيث قامت بحجز صفقة كانت تضم 5070 بندقية، و2037 بندقية رشاشة، و2037 مسدس رشاش، و20 بازوكا، و45 رشاش، و30 مدفع هاون عيار 81، و10 ملايين خرطوشة. ولم تتوقف عند هذا الحد بل أعادت الكرة مرة أخرى على مرحلتين، الأولى في ديسمبر 1958، والثانية بين فيفري وجوان 1959، بالإضافة إلى اشتراطها الإعلان عن مستودعات الأسلحة والمعسكرات وعدد الجنود، وحتى الإبلاغ عن أسماء السياسيين ووظائفهم⁽²⁸⁾.

وفي اجتماع مجلس وزراء الحكومة المؤقتة في 3 أكتوبر 1959 أعلن كريم بلقاسم: " إن ضغط التونسيين لم يسبق له مثيل، فمنذ 6 أشهر لم يدخل السلاح إلى تونس، يريدون أن يعرفوا إمكانياتنا العسكرية وماذا نأكل... كلما أطلعناهم عليها، عرفها الفرنسيون على الفور"، ويضيف محمود الشريف⁽²⁹⁾ وزير التسليح والتموين: " إن مخزون الأسلحة في تونس يوجد تحت إشراف الحرس الوطني التونسي، ومنذ أفريل 1959، لم ينجر الكشف على هذه الأسلحة ولم تراقب". إنها 7000 بندقية، و2000 بندقية رشاشة، و10 ملايين خرطوشة⁽³⁰⁾.

اعتبرت لجنة التنسيق والتنفيذ هذا الاتفاق بين تونس وفرنسا حرقاً لمبادئ مؤتمر طنجة، وبدا من الضروري على المستوى الاقتصادي والسياسي معرفة أن المغرب العربي يعتبر في نظر فرنسا الاستعمارية كحجرة صلبة⁽³¹⁾.

تسليم القضية لبنة للنظر في القضية، استدعى بن بله سفير تونس بباريس لمقابلته بفيلا توركان وحمله رسالة إلى بورقيبة يطالبه بفتح الحدود وإلا اضطر إلى استصدار أوامره إلى جيش التحرير المرابط بتونس لفتحها بالقوة وعلى إصداره لبيان صحفي يكشف فيه حقيقة دور بورقيبة ضد الكفاح الجزائري.

لم يكتف بهذا بل استدعى بن بله الدكتور عبد الكريم الخطيب الوزير المغربي وطلب منه التصريح على لسانه بسوء تصرف بورقيبة، فكان له صدى في تونس وحاول المصمودي أن يستغله في صحيفة "العمل" التونسية لتأليب الرأي العام التونسي ضد المسؤولين الجزائريين والمغرب باعتبارهما يمارسان نشاطا مشتركا ضد تونس إلا أن الشعب التونسي لم يستجب لادعاءاته، واتفق الجميع على تأجيل القضية إلى ما بعد استقلال الجزائر⁽⁴⁰⁾.

ففي الوقت الذي لقي فيه الوفد الجزائري في المغرب ترحيبا أعلنت الحكومة المؤقتة يوماً وطنياً ضد التقسيم في 5 جويلية 1961 وإبعاد فكرة تجزئة الوطن إلى الأبد⁽⁴¹⁾، فتباحث الطرفان على ترسيم الحدود بين الجزائر والمغرب، وكللت بمظاهر التأييد والتعاطف مع الحكومة المؤقتة خصوصا والشعب الجزائري عموما⁽⁴²⁾ فتراجعت تونس عن موقفها تجاه القضية في لقاء جديد بين عباس والأدغم الذي تكلم بالخطاب الذي ألقاه الرئيس بورقيبة أمام الجمعية التونسية في 17 جويلية 1961⁽⁴³⁾.

◀ 3 - قضية العموري 1959:

في الوقت الذي كان فيه وزراء التشكيلة الأولى للحكومة المؤقتة يرتبون أمور وزاراتهم، انفجرت ما يعرف بقضية محمد العموري⁽⁴⁴⁾، إذ قدم كريم بلقاسم نائب رئيس الحكومة ووزير الدفاع لبقية الأعضاء ملفا خاصا بالقضية، وطلب منهم الإذن بتنظيم محكمة

ولأول مرة خريطة لمنطقة الصحراء من وجهة نظر تونسية⁽³⁷⁾، لكن حوادث بنزرت في 1961 جاءت لتحيي من جديد تلك الدعوة، وتحاول استثمار دماء 6 آلاف شهيد⁽³⁸⁾، فطلبت تونس أمام مجلس الجامعة العربية - على لسان مندوبها السيد الطيب السحباي - تأييدها في استرجاع أراضيها.

وفي تدخل لممثل جبهة التحرير الوطني توفيق المدني الذي أعلن استعداد الحكومة المؤقتة لتقديم الدعم العسكري للحكومة التونسية للدفاع عن بنزرت، مضيفا بأن الجنوب الذي تطالبه تونس إنما هو أرض جزائرية بحجة وقد أعلنت الجزائر منذ الفاتح من نوفمبر 1954 أنها تطالب بالاستقلال التام والمطلق للجزائر ضمن حدودها المرسومة يوم إعلان الثورة.

وقال أيضا إن كل تأييد لمطلب تونس في صيغته الحالية إنما هو وقوف علي ضد الثورة الجزائرية، كما طلب من السادة الأعضاء بالتخلي عن كلمة "وجنوبها"، فاحتدم النقاش بين الوفدين الجزائري والتونسي، مما اضطر عبد الخالق حسونة رفع الجلسة، وبعد اجتماع طويل استطاع الوفد الجزائري إقناع الوفد التونسي باقتراح تغيير "وجنوبها" بـ "استرجاع كل البلاد التونسية"، وانتهت القضية بسلام⁽³⁹⁾.

بعد أن توقفت مفاوضات إيفيان اجتمع أعضاء الحكومة المؤقتة بتونس لدراسة موقف بورقيبة بشأن الصحراء - الجهة الجنوبية الغربية من تونس - من خلال إصداره الأوامر إلى الجيش التونسي والحرس الوطني التونسي لإغلاق الحدود، فتضاربت الآراء بين أعضاء الحكومة المؤقتة، فكريم تزعم موقفا ضد بورقيبة باستعماله القوة في فتح الحدود ولو أدى الأمر إلى الاشتباك مع القوات التونسية، وأيده بوصف حتى لا ينفرد كريم برأيه، بينما اتخذ فرحات عباس اتجاه ضرورة معالجة الأمور بروية وحكمة.

ونتيجة لتعارض الرؤى، اتفق كريم مع أنصاره

طوبال كانا على اتصال وثيق بالمتآمرين وبدون علم أعضاء الحكومة، إذ زودهما بجوازي سفر جديدين بهدف تسهيل السفر إلى تونس لتجسيد المحاولة⁽⁵²⁾.

قام العقيد لعموري بالتخطيط لدخول تونس⁽⁵³⁾ برفقة الرائد مصطفى لكحل الذي كان على رأس منطقة فزان الليبية بعد إنشائها سنة 1957، والتنسيق مع العقيد أحمد نواورة⁽⁵⁴⁾ والرائد محمد الطاهر عواشيرة، لعقد اجتماع يحضره إطارات الثورة العسكريين والسياسيين من أجل تطهير وإعادة تفعيل المجلس الوطني للثورة الجزائرية وحلّ الحكومة المؤقتة، وهو الاجتماع الذي عقد في 16 نوفمبر 1958 بمدينة الكاف التونسية حيث مقر قيادة جيش التحرير، وشارك فيه 28 من إطارات الثورة⁽⁵⁵⁾.

لكن أمر الاجتماع تم كشفه من قبل السائق "عمار قرام" - كان قبلها سائقا شخصيا لكريم بلقاسم- الذي قام بنقل العموري من الحدود الليبية إلى تونس، حيث نقل خبر الاجتماع إلى كريم بلقاسم، وعندما علم هذا الأخير بالمتآمرين قام باتصال بالرئيس بورقيبة الذي سخر له الحرس الوطني التونسي لمحاصرة مقر الاجتماع وإلقاء القبض على جميع المجتمعين، باستثناء ثلاثة تمكنوا من الفرار وهم أحمد دراية وعبد السلام وصالح السوني، وضبطت الوثائق فسادت العلاقات بين المخابرات المصرية وأعضاء الحكومة المؤقتة⁽⁵⁶⁾.

تمّ اقتيادهم إلى معسكر "داندان"، ثم تمّ تقديمهم للمحاكمة بتهمة "محاولة الانقلاب ضد الحكومة المؤقتة بدعم من أطراف أجنبية"، وكانت المحكمة برئاسة العقيد هواري بومدين ومثل الادعاء فيها الرائد علي منجلي، في حين أسندت مهمة الدفاع للعقيد سليمان دهيلس⁽⁵⁷⁾، وقد طلب العقيد العموري توكيل الطاهر الزبيري⁽⁵⁸⁾ للدفاع عنه، برفقة خمسة محامين آخرين، حيث امتدت الجلسات

عسكرية لمحاكمة المتآمرين، والتي اعتبرها فتحي الديب انقلابا عسكريا ضد الحكومة المؤقتة⁽⁴⁵⁾.

وتعود خلفية هذه القضية إلى فترة اجتماع لجنة التنسيق والتنفيذ في 9 سبتمبر 1958 لإصدار عقوبات على قائد لجنة العمليات العسكرية للشرق ونوابه لعجزه في أداء مهمته⁽⁴⁶⁾.

حيث واصل العموري في القاهرة انتقاداته ضد أعضاء لجنة التنسيق والتنفيذ، واتصل بالسلطات المصرية التي سعت بواسطة فتحي الديب إلى كسبه في إطار الصراع الخفي الموجود بين القاهرة وتونس في محاولة كل واحد منها بسط نفوذه على قادة الثورة وتوجيهها كما يحلو لها⁽⁴⁷⁾، ويرى محمد حريبان عزل مسؤولي الولاية الأولى كان نجاحا للحكومة المؤقتة، بل على العكس كانت مقدمة لإخفاقات خطيرة، وأصبحت الحكومة في نظر الجنود رهينة لدى الحكومة التونسية، وفي نظر هذه الأخيرة لم تعد تثق بمقدرتها على حفظ النظام⁽⁴⁸⁾.

وبعد انعقاد عدة اجتماعات بالقاهرة بين العموري وسعيد جموعي⁽⁴⁹⁾ المدعو مصطفى الأكحل مع فتحي الديب، نضجت فكرة الإطاحة بالحكومة المؤقتة، قرر العموري الالتحاق بالحدود الجزائرية التونسية رغم الحظر المفروض عليه من طرف الحكومة المؤقتة، فالتحق بليبيا⁽⁵⁰⁾، وحسب الوثائق التي كانت بحوزة كريم بلقاسم أن الشخص الذي كان برفقة العموري يدعى مصطفى الأكحل، وفي أحد الاجتماعات قرروا ما يلي:

- عدم الاعتراف بالحكومة المؤقتة.

- اعتقال الوزراء وسجنهم.

- الاستيلاء على كل مراكز الحدود التونسية شمالا وجنوبا⁽⁵¹⁾.

ويؤكد فتحي الديب أن العقيد بوضوف وبن

◀ 4- الخلاف بين الحكومة المؤقتة و هيئة الأركان العامة 1960-1961:

لم تنتظر هيئة الأركان العامة إعطاءها الأوامر من اللجنة الوزارية للحرب لانشغال أعضاء هذه الأخيرة بمشاكل أخرى، فقامت بتوجيه انتقادات شديدة اللهجة للحكومة المؤقتة بعجزها في اتخاذ بعض القرارات. ومما زاد في تعميق الخلاف هو رفض الحكومة المؤقتة دعوة المجلس الوطني للثورة للاجتماع في جانفي 1961، خوفا من الانتقادات التي حرصت هيئة الأركان على توجيهها له⁽⁶²⁾.

وتعددت الأسباب، والخلاف قائم، فبقي النزاع بين الحكومة المؤقتة وهيئة الأركان، وزاد الوضع تفاقما حول مسألة الطيار الفرنسي، إذ في 21 جوان 1961 حلقت طائرة من طراز F84 فأسقطت وأسر الطيار ” الملازم الأول غايار“ من طرف جنود النقيب عبد المؤمن رئيس مركز التدريب في ملاق، فاستقالت الهيئة وكتبوا مذكرة، ومما جاء فيها ” ان الحكومة المؤقتة قد اكتفت، بدلا من أن تضع حدا للتونسيين، بأن تقول لهيئة الأركان: ” سلموا الأسير وإلا ستفضحنا الحكومة التونسية علناً ”. أما أحمد قايد فقال: “ إن جيشنا يحرص على معنوياته لا يستطيع القبول بأن يؤخذ منه أسيره“⁽⁶³⁾.

سّم الخلاف بشأن الطيار إذن، العلاقات بين الحكومة المؤقتة وهيئة الأركان، فقدمت هذه الأخيرة استقالتها في 15 جويلية 1961، معلنة من خلال مذكرتها الفوضى المالية لدى الحكومة المؤقتة وسياستها التونسية، ولم تشر إلى مطالبتها بحق الإشراف على الولايات⁽⁶⁴⁾.

حاول رضا مالك أن يتدارك الوضع حسب تصوره للظروف المحيطة بالقضية، إن ما قامت به هيئة الأركان من تصرفات، لا ينسبها بأن الحرب القائمة ضد العدو قد انطلقت من الأراضي التونسية، وأن للرئيس

والمرافعات على طول خمسة عشر يوما، حيث أكد الزبير بأنه رافع بشدة من أجل إنقاذ لعموري ورفقائه من حكم الإعدام رغم علمه بأن الأحكام قد اتخذت مسبقا في حق لعموري بالأخص. هذه المحاكمة التي اتهم فيها لعموري بحسب الطاهر زبيري كريم بلقاسم باستغلال مكانته باعتباره آخر من بقي ينشط من الستة المفجرين للثورة، كما اتهمه بتغليب النزعة الجهوية من خلال سعيه لفرض سيطرة إدارات الولاية الثالثة على جميع الهياكل الحساسة للثورة، وكذلك انتقاده لترقية محمود الشريف إلى مسؤول منطقة ثم قائد ولاية فعوضو لجنة التنسيق والتنفيذ في ظرف أقل من عام من التحاقه بالثورة⁽⁵⁹⁾.

قامت المحكمة بإصدار أحكامها بإعدام العقداء: العموري، أحمد نواورة، مصطفى لكحل وعواشيرة، دون إخطار الدفاع الذي اطلع عليها من خلال إحدى نشرات جبهة التحرير الوطني، وقد تم تنفيذ الحكم رميا بالرصاص في 16 مارس 1959 بحضور والي الكاف والمدعي العام التونسي، في حين أصدرت أحكاما بالسجن المؤبد في حق بقية الضباط الذين تعرّضوا للتعذيب⁽⁶⁰⁾ من بينهم: عبد الله بلهوشات، أحمد دراية، محمد الشريف مساعدية ولخضر بلحاج، الذين استفادوا سنة 1960 من ”العفو“ وتمت عملية إعادة إلحاقهم بالثورة لتنظيم الجبهة الجنوبية.

وبفضل هذه المحاكمة السريعة والقاسية في نفس الوقت، استطاعت الحكومة المؤقتة تجاوز أخطر عقبة تعرضت لها منذ 1956، فأعادت الأمن والاستقرار في تونس، وقعت المحاكمة دون تحقيق في القضية ونفذ الحكم، فتعكرت الأجواء من جراء ذلك، وأخذ الخلاف يتسع بين أعضاء الحكومة بين العسكريين والمدنيين فتم الانفصال بعد ذلك⁽⁶¹⁾.

بجسنة ونبصر.

بورقية رأيا يستمع إليه⁽⁶⁵⁾.

كانت التشكيلة الثانية للحكومة المؤقتة برئاسة فرحات عباس الثانية في جانفي 1960 تعتمد على دعم المجلس الوطني للثورة، والتي برهنت على قدرتها في اتخاذ القرار، ولكن سرعان ما أعيدت الأمور إلى نصابها، والتي تمت على مرحلتين:

تم إرسال مئات من الجنود والضباط الذين كانوا موجودين في المدن التونسية إلى الحدود، مما انجر عنه أحقاد في صفوف الضباط والجنود خاصة من لم تكن له حماية داخل الحكومة المؤقتة، هذا من جهة، ومن جهته أقدم بن طوبال بصفته وزيرا للداخلية بإزاحة الرائد قاسي⁽⁶⁶⁾ من قيادة قاعدة تونس⁽⁶⁷⁾ - الذي كان من أتباع كريم- وحتى يعيد إرساء الثقة التي كانت قد زعزعتها كثير من الأزمات والصراعات حول القيادة، بادر انطلاقا من شهر فيفري 1960 إلى القيام بجولة من محاضرات في كل من تونس والمغرب، ومن جملة ما قدمه للإطارات شرح وتحليل الأوضاع التي آلت إليها جبهة التحرير، واستخلص بأن الحل هو الطاعة وتنفيذ الأوامر⁽⁶⁸⁾.

الخاتمة:

وفي خضم الأحداث التي طرأت على الساحة السياسية تم تأسيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية والذي كان الهدف من إنشائها هو توسيع النشاط السياسي والدبلوماسي في الخارج، وإجبار فرنسا على الدخول في مفاوضات مع جبهة التحرير الوطني كمثل شرعي للشعب الجزائري والاعتراف بالاستقلال الكامل للجزائر دون قيد أو شرط. إلا أن الخلافات بين القادة السياسيين والعسكريين حالت إلى دون ما كانت تصبو إليه الثورة، هذا بالإضافة إلى المؤامرات التي كانت تحاك ضدها سواء من الداخل أو من الخارج، ورغم ذلك استطاعت مواجهتها

الإحالات:

1 - محمد الميلي، مواقف جزائرية، ط1، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1984، ص 123.

2 - محمد بجاوي، الثورة الجزائرية والقانون 1960-1961، ترجمة، علي الخش، ط2، دار الرائد للكتاب، 2005، ص 105.

3 - من مواليد الخروب بـ قسنطينة سنة 1926، انخرط في صفوف حزب الشعب الجزائري ثم حركة انتصار الحريات الديمقراطية، اعتقل في 1954 وبقي في السجن إلى غاية 1955، ليلتحق بعدها بجبهة التحرير وأصبح ممثلا في سوريا، ثم عضو في المجلس الوطني للثورة الجزائرية، ثم في لجنة التنسيق والتنفيذ في 1956، عند تشكيل الحكومة المؤقتة في 1958 شغل منصب وزير شؤون شمال إفريقيا، ثم منصب وزير الشؤون الاجتماعية والثقافية في التشكيلة الثانية. بعد الاستقلال عُين أمينا عاما لوزارة التعليم الثانوي 1965-1976، ثم وزير الإعلام والثقافة في مارس 1979 ثم سفير الجزائر في فرنسا 1984-1988 ثم في المغرب حتى استدعائه إلى الجزائر وتوليه منصب الأمانة الدائمة للجنة المركزية ثم منصب الأمين العام لحزب جبهة التحرير الوطنية، توفي في 30 جانفي 2012، أنظر، بن يوب رشيد، دليل الجزائر السياسي، ط3، المؤسسة الوطنية للاتصال والنشر والاشهار، الرغاية، الجزائر، 2001، ص 166، 167.

4 - معمر العايب، مؤتمر طنجة 1958 دراسة تحليلية تقيمية، رسالة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، قسم التاريخ، كلية العلوم الإنسانية، جامعة الجزائر، 2001، 2002، ص 89.

5- حول إعلان الحكومة المؤقتة من طرف لجنة التنسيق

Harbi, Mohammed, les Archives de la Révolution Algérienne, les éditions le Jeune Afrique, Paris, 1981, PP 227,228.

14 - للمزيد من التفاصيل حول الحادثة، أنظر، بوحوش، مرجع سابق، ص 485.

15 - أنظر نص رسالة الاستقالة المؤرخة في تونس 2 أكتوبر 1958، علي كافي، مذكرات الرئيس علي كافي، من المناضل السياسي إلى القائد العسكري -1946-1962، دار القصة للنشر، الجزائر، 1999، صص 237، 240.

16 - من مواليد 1926 بميلة، عضو في المنظمة الخاصة 1947، عضو مؤسس للجنة الثورية للوحدة والعمل، ثم في مجموعة 22، نائب قائد الولاية الخامسة، ثم عضو في لجنة التنسيق والتنفيذ 1957، وزير التسليح والعلاقات العامة في الحكومة المؤقتة 1958، بعد الاستقلال انسحب من المسرح السياسي ليتولى إدارة شؤونه الخاصة، وتوفي في 31 ديسمبر 1980، أنظر، عاشور شرقي، قاموس الثورة الجزائرية -1954-1962، ترجمة: عالم مختار، دار القصة للنشر، الجزائر، 2007، ص 91، 92.

17 - ولد بميلة 1923 انضم إلى حزب الشعب ثم التحق بالمنظمة الخاصة بين 1947-1948، بعد تفكيك المنظمة عين من طرف حركة الانتصار للحريات الديمقراطية في الأوراس، عضو في مجموعة 22، عند اندلاع الثورة أصبح نائبا لزيغوت يوسف، شارك في مؤتمر الصومام 1956، عضو في المجلس الوطني للثورة الجزائرية، عضو لجنة التنسيق والتنفيذ 1957، مكلف بفدراليات جبهة التحرير لفرنسا وتونس والمغرب، وزير للداخلية ثم وزير دولة في التشكيلات الثلاثة للحكومة المؤقتة من 1958 إلى 1961، عضو مفاوض في لروس وإيفيان الثانية 1962، بعد الاستقلال تولى مناصب إدارية، وتوفي في أوت 2010، أنظر، نفسه، ص 74.

18- كتب عمار حمداني في كتابه "كريم أسد الجبال"

والتنفيذ، أنظر، عمار قليل، ملحمة الجزائر الجديدة، ط1، ج2، دار البعث، قسنطينة، الجزائر، 1991، ص ص 149، 150، والذي تلى الإعلان باللغة الفرنسية عباس فرحات وباللغة العربية عبد الحميد مهري، أنظر، المجاهد، عدد خاص، 19 سبتمبر 1958، وأيضا، Ben Youcef Ben Khedda, les Accords d'Evians, OPU, Alger, P 48

6 - وفي رسالة موجهة من آيت أحمد من السجن بتاريخ فيفري 1957 إلى لجنة التنسيق والتنفيذ يلح على ضرورة الإعلان عن الحكومة المؤقتة لتكون ردا على عملية الاختطاف، رضا مالك، الجزائر في إيفيان تاريخ المفاوضات السرية 1956-1962، ترجمة: فارس غصوب، ط1، المؤسسة الوطنية للاتصال والنشر والاشهار، الجزائر، 2003، ص 95.

7 - Mahfoud Kaddache, Et l'Algérie se Libéra 1954-1962, Edif 2000, Paris Méditerranée, 2003, P 145,146.

8 - عمار بوحوش، التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962، ط3، دار البصائر، الجزائر، 2008، ص 476.

9 - لمعرفة قائمة بأسماء الدول المعترفة، أنظر، محمد بجاوي، الثورة الجزائرية والقانون، مرجع سابق، ص 180، وأيضا، قليل، مرجع سابق، ص 150، 151.

10- Charles Henri Favrod, la Révolution Algérienne, Editions Dahleb, 2007, P 196.

11 - الملي، مرجع سابق، ص 124، ويعتبر رضا مالك الإعلان عن الحكومة المؤقتة ضربة وجهت لشارل ديغول، وأيضا أنظر، مالك، مرجع سابق، ص 95.

12 - فتحي الديب، عبد الناصر والثورة الجزائرية، دار المستقبل العربي، القاهرة، 1984، ص 399.

Cornet, Pétrole Saharien du Mirage au Miracle, Nouvelles Editions Latines, 1960, P 139

26 - جاء ميلاد جريدة المجاهد أثناء انعقاد مؤتمر الصومام في 20 أوت 1956 فنتقرر إلغاء كل طبعات جريدة المقاومة وتوحيدها في جريدة واحدة "المجاهد" التي أصبحت اللسان المركزي لجهة التحرير الوطني، ومرت بثلاث مراحل وكانت أطولها الحقبة التونسية، والتي امتدت من 1 نوفمبر 1957 إلى 30 أبريل 1962، وبعد الإعلان عن الحكومة المؤقتة في 19 سبتمبر 1958 أصبحت تابعة لوزارة الأخبار تحت إشراف محمد يزيد، لمزيد من التفاصيل، أنظر، أحمد حمدي، الثورة الجزائرية والإعلام، ط 2، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، 1995، ص 121، 123.

27- أنظر مقال حول "الخبز المسموم"، المجاهد، العدد 27، 22 جويلية 1958، ص 1، 5، وأيضا، Kaddache, op.cit, P 155. ويضيف لمين بشيشي في شهادته باعتباره كان مكلفا بالتعليق السياسي في حصة "صوت الجائر من تونس" أن السلطات التونسية حجزت جريدة المجاهد وأوقفته رفقة زميله عيسى مسعودي المكلف بالجانب العسكري وتم تعويضهما بتونسيين، أنظر، الأمين بشيشي، نماذج من الإعلام والإعلام المضاد، الإعلام ومهامه أثناء الثورة، دراسات وبحوث الملتقى الوطني الأول حول الإعلام والإعلام المضاد، منشورات م.و.د.ح.و.ث. أول نوفمبر 1998، 1954، ص 274، 275.

28 - BouallemBelkacemi, Tunisie et le FLN 1956-1958 le Temps des crises, Réalités, Séminaire Organisé par Réalités en partenariat avec Historia, Edition Spécial, Mars 2007, P 56

29 - ولد سنة 1915 بتبسة، شارك في الحرب العالمية

عن تجميد الحكومة، قال وزير الداخلية: "لابد من وضع حد لهذه الوضعية القذرة، فنحن على حافة الهاوية، فقال كريم:" لا أرى سوى حل واحد هو تجميد الحكومة واستدعاء اجتماع للعقداء"، أنظر، Amar Hamdani, KrimBelkacem le Lion des Djebels, Editions Bouchene, 1993, P 222

19 - صالح بلحاج، أزمات جبهة التحرير الوطني وصراع السلطة -1956-1965، ط 1، دار قرطبة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2006، ص 35.

20 - من مواليد سنة 1914 بضواحي مدينة تبسة. تخرج من مدرسة تكوين الضباط في فرنسا وشارك في الحرب العالمية الثانية كواحد من الضباط الشباب الفرنسي الذي استقال منه على إثر مجازر ماي سنة 1945 وهو برتبة نقيب. وفي سنة 1946 في صفوف الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري وأصبح ملاحقاً من طرف الإدارة الاستعمارية. التحق بصفوف جيش التحرير الوطني في نهاية عام 1955 وتقلد عدة مسؤوليات إلى أن أصبح قائداً للولاية الأولى ثم عضواً بلجنة التنسيق والتنفيذ قبل أن يعين وزيراً للتسليح والتموين. لم يؤدي أي دور سياسي أو غيره بعد استرجاع الاستقلال، أنظر، محمد العربي الزيري، تاريخ الجزائر المعاصر 1942-1992، ج 2، دار هومه، الجزائر، 2000، ص 102، 103.

21 - مالك، مرجع سابق، ص 62.

22 - نفسه، ص 63.

23 - علامة 233 هي منطقة نفطية تقع في غارة الهامل غربي غدامس تقدر مساحتها بحوالي 30 ألف كلم².

24 - مالك، مرجع سابق، ص ص 194-202. وأيضا أنظر، الملي، مرجع سابق، ص 193، 194.

25 - طول أنبوب البترول 500 كلم، ينقل كمية البترول سنويا 10 مليون طن إلى ميناء سخيرة، الذي يعتبر بالنسبة لتونس مكسب مالي لا يمكن إهماله، أنظر، Pierre

- 36- أنظر، المركز الوطني للأرشيف، رصيد المجلس الوطني للثورة الجزائرية، الخلاف الجزائري التونسي: مشكلة الصحراء، بدون تاريخ، تحت رقم C08.18.
- 37 - Nicole Gramond, la Politique Extérieure de l'Algérie, Ed Rahma, Alger, 1994, P 179
- 38 - يقول ديغول في مذكرات حول تصحيح الحدود: " لكن مسألة بنزرت لم تكن سوى مسلك للرئيس بورقيبة للوصول إلى الموضوع الأساسي، ولا يمكن تلبية مطلب بورقيبة، لأن فرنسا ستطور تقنيات الاستثمار لنفط الصحراء ليكون عنصرا أساسيا للتعاون مع الجزائريين " أنظر، شارل ديغول، مذكرات الأمل، التجديد 1962-1958، ترجمة سموحي فوق العادة، دار عويدات، بيروت، لبنان، 1971، ص 107.
- 39- أحمد توفيق المدني، حياة كفافح، مذكرات، ج3، عالم المعرفة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2010، صص 734، 736، وأيضا أنظر، Gramond, op.cit, PP, 177,181
- 40 - حسب تقرير فتحي الديب ردا على استفسارات جمال عبد الناصر بخصوص الموقف الحالي للقضية الجزائرية، أنظر، الديب، مرجع سابق، ص ص 507، 508.
- 41 - أنظر، "اليوم الوطني ضد التقسيم"، الجهاد، العدد 100، 17 جويلية 1961، ص 6، 7.
- 42 - الجهاد، نفسه، ص ص 8، 9.
- 43 - مالك، مرجع سابق، ص 200، 201.
- 44 - من مواليد باتنة 1929 اعتقل وحكم عليه بالسجن سنة 1950 بسبب نشاطه السياسي في حركة الانتصار للحريات الديمقراطية، سافر إلى فرنسا لتلقي التكوين دون أن يتخلى عن نشاطه في وسط الجالية الجزائرية بالمهجر، فأسندت إليه مسؤولية عن إحدى خلايا الحزب. التحق بصفوف الثورة في سنة 1955 وعين مسؤولا عن
- الثانية وكان أصغر الضباط الجزائريين في الجيش الفرنسي، انخرط في الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري، ومع اندلاع الثورة انضم إلى صفوفها سنة 1956. تم تعيينه 1957 قائدا للولاية الأولى الأوراس النمامشة برتبة عقيد ثم عضوا في لجنة التنسيق والتنفيذ في اجتماع القاهرة في جويلية 1957، أسندت إليه وزارة التسليح والتموين في التشكيلة الأولى للحكومة المؤقتة، ليقيل في التشكيلة الثانية لأسباب تصفية حسابات، ترك الحياة السياسية ليتوفى سنة 1987 في الجزائر العاصمة، أنظر، محمد زروال، إشكالية القيادة في الثورة الجزائرية- الولاية الأولى نموذجاً-، نالت جائزة أول نوفمبر الوطنية الأولى بمناسبة إحياء الذكرى الخمسين لاندلاع الثورة التحريرية، المطبعة الرسمية، البساتين، الجزائر، 2007، ص 483.
- 30 - مالك، مرجع سابق، ص 195، 196.
- 31 - Gilbert Meynier, Histoire Intérieure du FLN 1954-1962, Editions casbah, Alger, 2003, P 567.
- 32 - Cornet, op.cit, P138.
- 33- "ديغول أيضا تقهره الثورة الجزائرية"، الجهاد، العدد 29، 17 سبتمبر 1958، ص 4.
- 34 - لمزيد من التفاصيل حول خطاب بورقيبة حول الحدود والصحراء الذي ألقاه في 5 فيفري 1959، أنظر، الحبيب بورقيبة، خطاب 05/02/1959، خطب، الجزء الثامن، كتابة الدولة للإعلام، تونس، 1997، صص 139، 159.
- 35 - للمزيد من التفاصيل حول القضية، أنظر، محمد عموري، أزمات العلاقات المغاربية ومشروع الوحدة من مؤتمر طنجة إلى لقاء زوالدة 1958-1988، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في القانون فرع القانون الدولي والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، معهد الحقوق والعلوم الإدارية، -1995، ص 40.

Editions, les Editions J.A, Paris., P
229.

49 - العقيد سعيدي جموعي المعروف بـ مصطفى لكحل، من مواليد 26 نوفمبر 1931 بعين البيضاء، سافر إلى مصر سنة 1950 حيث تعرف إلى بعض المناضلين الجزائريين، ليلتحق بفرنسا ويقيم بها ابتداء من مايو 1952 إلى غاية سنة 1953. أُلقي عليه القبض بعد عودته إلى أرض الوطن بسبب رفضه تأدية الخدمة العسكرية الإجبارية الفرنسية، ليسجن على إثرها بـ "سطح المنصورة" بقسنطينة عدة أشهر، نقل بعدها إلى ألمانيا لتأدية الخدمة، وبعد عودته إلى الجزائر قاد برفقة علي خوجة عملية فرار كبيرة من الجيش الفرنسي، حيث فروا محمّلين بالكثير من الأسلحة والذخائر، كان على رأس الفوج المنفذ لكمين "باليسترو" الشهير بتاريخ 18 ماي 1956، كما كان نائباً لعلي خوجة في قيادة منطقة باليسترو في الولاية الرابعة. نقل "تحفظياً" بعد حادثة الكمين الشهير إلى تونس، حيث كلف بقيادة منطقة "فزان" على الحدود الجزائرية الليبية بعد إنشائها سنة 1957، كان برفقة العقيد لعموري فيما يعرف بـ "مؤامرة العقداء"، اعترفت له اللجنة الخاصة بقرار صادر بتاريخ: 13 يوليو 1970، على أساس الوفاة بدندان في تونس بتاريخ 29 سبتمبر 1959.

50 - محمد حربي، قضية العموري، ترجمة محمد هناد، النقد، العدد 14-15، السنة التاسعة، 2001، ص 18، 19.

51- توفيق المدني، مرجع سابق، ص 587، 588، وكذا يذكر محمد حربي أن محمود الشريف وكرم بلقاسم كانا مستهدفين من عملية الاعتقال من مقر الحكومة المؤقتة بتونس من طرف الكومندوس، أنظر، Harbi, le F.L.N, op.cit, PP 227,228. ونفس الشيء ذهب إليه العقيد زيري في مذكراته إضافة إلى فرحات عباس وبوصوف وبن طوبال، أنظر، العقيد زيري، مرجع سابق، ص 202.

المنطقة الأولى بعد مؤتمر الصومام، ثم انتقل إلى تونس سنة 1957 وعين نائبا للولاية الأولى ثم قائدا لها برتبة عقيد، وفي 1958 عين عضوا في لجنة العمليات العسكرية بالجهة الشرقية، عوقب بسبب فشل اللجنة ليرسل إلى السعودية كسفير للثورة، لكنه توجه إلى القاهرة ومنها إلى تونس خفية لتنفيذ الانقلاب على الحكومة المؤقتة، فألقي عليه القبض مع مجموعة من المسؤولين وتمت محاكمته ونفذ حكم الإعدام في مارس 1959، أنظر، زروال، مرجع سابق، ص 484، 485.

45 - أنظر، الديدب، مرجع سابق، صص-405 410، ويذهب هشماوي أن أول من أطلق على هذه التسمية الصحافة الفرنسية بعدما تسرب إليها الخبر، لتظهر الفوضى التي تعيشها الثورة والانشقاقات التي يعاني منها القادة، أنظر، مصطفى هشماوي، جذور نوفمبر 1954 في الجزائر، دار هومه للطباعة والنشر والتوزيع، 2010، ص 113.

46 - وهم العقيد محمد لعموري ينزل إلى رتبة رائد ويمنع من كل نشاط رسمي مع تحديد إقامته بالقاهرة. والعقيد عمارة بوقلاز ينزل إلى رتبة جندي ويمنع من كل نشاط رسمي مع تحديد إقامته بالعراق، العقيد عمار بن عودة يعلق نشاطه لمدة ثلاثة أشهر يقضيها في سوريا. العقيد محمدي السعيد يعلق نشاطه لمدة شهر واحد يقضيه في القاهرة. وبديهي أن العقوبات موجهة خاصة ضد الولاية الأولى والقاعدة الشرقية وسوف يكون ذلك واحداً من الأسباب التي قادت إلى محاولة قلب الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية في إطارها ما أصبح يعرف بمؤامرة العقداء، أنظر، الزيري، مرجع سابق، ص 107.

47- العقيد الطاهر زيري، مذكرات آخر قادة الأوراس التاريخيين (1929-1962)، منشورات ANEP، 2008، ص 201.

48 - Mohammed Harbi, le FLN - Mirage et Réalité, des Origines à la Prise du Pouvoir (1945-1962), 2é

52 - الديق، مرجع سابق، ص 406.

53- وحسب جريدة فرانس أويسرفاتور France Observateur أن العموري اتصل ببضع عشرات من المصريين والسوريين والسعوديين ارادوا الالتحاق بتونس، وفي نهاية أكتوبر 1958 غادر الحجاز سرا ومرّ بليبيا والتحق بالجنوب التونسي، أنظر، الحقيقة عن انضمام علي حنبلي 31/3/1959، عبد الله شريط، الثورة الجزائرية في الصحافة الدولية، ج 1، 1959، منشورات وزارة المجاهدين، بدون تاريخ، ص 180.

54 - ولد سنة 1920 بأريس، انضم إلى المنظمة الخاصة وأصبح مسؤولاً عن أحد أفواجها بالمنطقة بالإضافة إلى مسؤوليته على مخزن المتفجرات والتنظيم النقابي. وفي سنة 1958 أصبح قائدا للولاية الأولى في تونس خلفا للعموري، وقد شارك في الانقلاب ضد الحكومة المؤقتة مع العموري مما أدى به إلى إعدامه في شهر مارس 1959، انظر، محمد زروال ، إشكالية القيادة في الثورة الجزائرية- الولاية الأولى نموذجاً، نالت جائزة أول نوفمبر الأولى بمناسبة إحياء الذكرى الخمسين لاندلاع الثورة التحريرية، المطبعة الرسمية، الجزائر، 2007 ، ص 486.

55 - العقيد زيري، مرجع سابق، ص 202.

56 - لمزيد من التفاصيل في القضية أنظر، مذكرات الرائد سعيداني الطاهر، القاعدة الشرقية قلب الثورة النابض، دار الأمة، الجزائر، 2010، ص ص 195، 197، وفي رواية أخرى يعود الفضل في معرفة تفاصيل القضية إلى الليبي سالم شلبك الذي كان مخلصا للثورة بحيث ذكر بأن العموري لما كان في استضافة هذا الأخير سمعه وهو يكلم جماعتها عبر الهاتف في الكاف بتونس باللهجة الشاوية حول محاولة الانقلاب، فتمّ إلقاء القبض عليهم ومحاكمتهم.

57 - ولد المدعو سي الصادق سنة 1922 ببوغني بتيزي وزو انضم إلى الحركة الوطنية مبكرا، ثم هاجر إلى فرنسا ليناضل في حركة الانتصار، ثم انخرط في المنظمة السرية، ومع بداية الثورة كلف بتنظيم الخلايا السرية، عين عضوا بقيادة

المنطقة الثالثة، فواجه الحركة المصالية، ساهم في تحضير مؤتمر الصومام ليعين عقيدا سنة 1957 قائدا للولاية الرابعة خلفا لعمر أوعمران، وفي أواخر 1957 استدعاه عبان إلى الخارج وتولى مسؤوليات عسكرية في الحدود التونسية، تعرّض لعقوبة الإقامة الجبرية بسوريا، ليعود ويعين في سنة 1958 مساعدا لبومدين في قيادة لجنة العمليات الغربية إلى غاية 1960، شارك في اجتماع العشرة في 1959، وكلف بمهام التسليح والتموين، ثم قام بعدة بعثات إلى الصين وسوريا وأشرف على تنظيم شبكة تهريب الأسلحة بجنيف، وبعد الاستقلال انتخب عضوا بالمجلس التأسيسي، ثم اعتزل السياسة بعد 1965 وتفرّغ للأعمال الحرة ليتوفى في سنة 2011، أنظر، عبد الله مقلاتي، قاموس، أعلام شهداء وأبطال الثورة الجزائرية، ط 1، منشورات بلوتو، قسنطينة، الجزائر، 2009، ص ص 274، 276.

58 - من مواليد 1929 بأم العظائم بسوق أهراس، انضم إلى حزب الشعب الجزائري وحركة الانتصار للحريات الديمقراطية في 1950 ، كان ضمن أول فوج مسلح شكله باجي مختار واعتقل في أواخر ديسمبر 1954، حكم علي بالإعدام في 1955 وفر مع مصطفى بن بولعيد من سجن الكدية، عين قائدا للفيلق الثالث بالقاعدة الشرقية ثم رقي إلى رتبة رائد وعضو في مجلس قيادتها، تولى قيادة الولاية الأولى في 1960 إلى غاية الاستقلال، بعدها أصبح قائدا لأركان الجيش الوطني الشعبي في 1963، وفي جوان 1965 شارك في التصحيح الذي قاده بومدين ضد بن بلة، وفي ديسمبر 1967 قاد عملا عسكريا ضد بومدين، وهو مازال على قيد الحياة، أنظر، العقيد زيري ، مرجع سابق، في ظهر الغلاف.

59 - لمعرفة أطوار المحاكمة، أنظر، نفسه، ص ص 203، 205.

60 - ويذكر الرائد سعيداني في مذكراته بأن بن طوبال أقدم على تعذيب العموري في سجنه، ولم يقرر بومدين تنفيذ حكم الاعدام على العموري، أنظر، مذكرات الرائد

- سعيداني، مرجع سابق، ص ص 197، 198.
- 61 - توفيق المدني، مرجع سابق، ص 589.
- 62 - محمد عباس، ثوار عظماء، دار هومه، الجزائر، 2003، ص 357.
- 63 - مالك، مرجع سابق، ص 202، 203، وأيضا Colonel Mohamed Zerguini, Une Vie de Combats et de Lutte, Témoignages et appréciation, Tome 1, 1941-1962, les Editions Algériennes. En-Nahdha, 2000, pp 166 , 167.
- 64 - Harbi, le FLN, op.cit, P 272 - 64.
- 65 - مالك، مرجع سابق، ص 203.
- 66 - اسمه الحقيقي حمّاي، ولد في 1921 بمنطقة سيدي عيش بوادي الصومام، وهو مناضل وطني قبل سنة 1954، والتحق مبكرا بالثورة ليكون أحد أهم منظم مؤتمر الصومام، عضو مجلس الولاية الثالثة (1956-1957)، ثم قائد قاعدة تونس (1957-1959) قبل أن يتم تعيينه رئيسا للبعثة الدبلوماسية بتونس، وهو عضو المجلس الوطني للثورة الجزائرية من 1957 إلى 1962، توفي بعد الاستقلال في 29 أوت 2003، أنظر، ولد الحسين، مرجع سابق، ص 100.
- 67 - Harbi, le FLN, op.cit, P 262.
- 68 - Mohammed Harbi, les Archives de la Révolution algérienne, les éditions le Jeune Afrique, Paris, 1981, PP 275- 286.